# العراق يحوّل العدالة إلى استعراض والاعترافات إلى سيناريو

انتشار كثيف للقوات الامنية للحد من عصابات الكواتم... ارشيف

**كانت الكاميرات تدور و المراسلون على أهبة الاستعداد داخل القاعة. أعطى ضابط الشرطة الاشارة : أدخلوا السجناء. دخل ٢١ رجلا متهمين بالارهاب و ايديهم مكبلة بالاصفاد و اعينهم الى الارض. هذا اليوم ليس مخصصا للمحاكمة و انما يوم لمواجهة الصحافة. على خلفية اعتراضات دبلوماسيين غربيين و متخصصين في حقوق الإنسان، فان القوات الأمنية العراقية تنقل عبر الاثير استعراضات دراماتيكية عن كيفية سحقها الارهاب باستخدام معتقلين يدلون باعترافاتهم على شاشة التلفاز الحكومية.**

□ عن: نيويورك تايمز

بالنسبة للمسؤولين العراقيين، فان عرض السجين هو نوع من الانتصار و يقدم ردا حادا على اتهام الشرطة و الجيش بالفشل في إخماد الأعمال المسلحة التي تحصل بين الحين والآخر. لكن بالنسبة للكثير من الغربيين، فان هذه الاجراءات تعتبر غير قانونية و انها سمات لنظام قضائي مسيس مازال يعتمد على الاعترافات المأخوذة بالإكراه على انها دليل ملموس رغم الكثير من برامج التدريب القانوني التي ساهم فيها الاميركان . كما ان السجين المعروض يزيد من حدة التوترات السياسية والطائفية التي اوقعت الحكومة العراقية في حالة من الفوضى بعد ان اعلن مسؤولون حكوميون عن مذكرة اعتقال نائب الرئيس العراقي طارق الهاشمي، عرضوا اعترافات مسجلة لثلاثة من حمايته اتهموا فيها السيد الهاشمي بالاشراف المباشر على مجموعة قتل متخصصة بقتل رجال الشرطة و بعض المنافسين السياسيين . قالت السلطات العراقية ان هذه الاعترافات دليل على تجريم السيد الهاشمي، الا ان سياسيين آخرين يرونها هجوما من خلال استخدام وسائل اعلام الدولة لتشويه سمعة سياسي من طائفة الاخرى .

شعر المسؤولون الاميركان والدبلوماسيون الغربيون الموجودون في بغداد بالخوف وهم يشاهدون الاعترافات المعروضة على شاشة التلفاز .

قال خبير غربي في القانون الدولي " ان عرض أشخاص متهمين بجرائم على شاشة التلفاز او بث اعترافاتهم يعتبر انتهاكا للاجراءات القانونية بالاضافة الى ان ذلك يقوض احترام الانسان للعدالة" . واضاف خبراء قانونيون بان ستراتيجيات وسائل الاعلام الحكومية هذه يمكن ان تنتهك المعاهدات الدولية التي وقعها العراق و التي تتضمن حقوقا اساسية للمتهمين بتهم جنائية. و قال خبير غربي رفض ذكر اسمه تجنبا لاستعداء الحكومة العراقية " انه انتهاك لالتزاماتهم الدولية وانتهاك للحقوق التي كفلها الدستور" .

حتى ان بعض مساندي رئيس الوزراء نوري المالكي انتقدوا قرار عرض اشرطة اعترافات حماية الهاشمي . مسؤولو القضاء العراقيون انسحبوا من مؤتمر صحفي دعت اليه القوات الامنية للاعلان عن مذكرة الاعتقال لأنهم ارادوا عدم كشف الاعترافات على الهواء . و قال ابراهيم الصميدعي، المحلل السياسي القريب من المالكي، ان بث الاعترافات قد اضر باحكام الاجراءات القانونية في الدستور العراقي ، و ان هذا العمل يذكرنا كيف كان صدام حسين يتلاعب بوسائل الاعلام من اجل تخويف اعدائه و كشف المؤامرات ضد حكومته . يقول الصميدعي " ان عرض الاعترافات على شاشة التلفاز يعتبر جريمة، و شيء مخجل موروث من الدكتاتور السابق. كما ان الذي يعرضها يحاول تقسيم ابناء الشعب، فما الفائدة من ذلك؟" .

الا ان المسؤولين العراقيين تجاهلوا الانتقادات. ففي بلد تسري فيه نظرية المؤامرة في مجريات الحياة اليومية، تعتبر الاعترافات و صور السجناء المكبلين دليلا مقنعا بان المسؤولين العراقيين ينجحون في اصطياد المجرمين. يقول اللواء عادل دحام، احد كبار ضباط وزارة الداخلية " اذا قلنا باننا القينا القبض على زعيم القاعدة، فمن الذي يصدقنا؟ ان عرض الاعترافات هو لاثبات مصداقيتنا، و نحن واثقون بأننا نقوم بالشيء الصحيح" .

■ ترجمة المدى

# حركة الوفاق تهاجم دولة القانون وتنفي وجود انشقاقات جديدة

□ بغداد / المدى

هاجمت حركة الوفاق التي يقودها زعيم ائتلاف العراقية إياد علاوي الأربعاء نائبا في ائتلاف دولة القانون الذي يتزعمه رئيس الحكومة نوري المالكي واعتبرته "كائنا ضعيفا" على خلفية تصريح له.وجاء في تصريح نشرته وسائل إعلام محلية ونسب للنائب ياسين مجيد قال فيه إن تصريحات علاوي "تصعيدية" وتهدف إلى تخريب عقد المؤتمر الوطني. وقال إن علاوي يشعر بأنه سيكون الخاسر الوحيد ولن يحقق أي مكسب في المؤتمر.وكان رئيس البلاد جلال طالباني قد دعا في الآونة الأخيرة إلى عقد مؤتمر وطني لنزع فتيل الأزمة السياسية. واشترط ائتلاف علاوي بعد الدعوة حضور زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر ورئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني.

وتشهد البلاد أزمة سياسية فجرها القضاء العراقي بعد أيام من الانسحاب الأميركي حينما اصدر مذكرة اعتقال بحق نائب الرئيس طارق الهاشمي على خلفية اتهامات تتعلق بالضلوع في قيادة فرق إعدام والتعاون مع "الإرهاب". وبالتزامن مع أزمة الهاشمي تصاعد العنف في العراق الذي شهد جدالا أيضا بعد سعي المالكي إلى عزل نائبه صالح المطلك عن منصبه.وقال الناطق باسم حركة الوفاق هادي والي الظالمي في بيان "لقد فات على السيد ياسين أن إياد علاوي كان في مقدمة المقارعين لنظام الطاغية صدام يوم لم يكن العراقيون قد سمعوا باسم الياسين وكثير غيره من الكائنات الضعيفة".ولا يزال ائتلافا العراقية ودولة القانون يتصارعان على السلطة منذ الانتخابات التشريعية الأخيرة التي أظهرت فوز علاوي لكنه اخفق في تشكيل أغلبية ائتلافية تمكنه من قيادة الحكومة بعدما منح الكرد ثقتهم للمالكي مرة أخرى.وأضاف الظالمي "عندما يحذر السيد علاوي.. من الدكتاتورية.. فذلك ليس ضعفا منه.. إن قوة علاوي لا يحددها السيد ياسين ولا أي فهم منحرف للقوة".

وانسحب ائتلاف علاوي من المشاركة في جلسات النواب قبل إصدار مذكرة توقيف الهاشمي وبعدها بأيام علق المشاركة في مجلس الوزراء. من جهة اخرى نفت القائمة العراقية في محافظة صلاح الدين، الأربعاء، حصول أي انشقاقات في صفوفها والانضمام للكتلة البيضاء، مؤكدة أن حركة الوفاق الوطني في المحافظة متماسكة.

وقال رئيس القائمة العراقية في صلاح الدين حازم الجنابي في حديث لوكالة السومرية نيوز إن "القائمة تنفي ما نشر في بعض وسائل الإعلام من تصريحات نسبت إلى أعضاء في حركة الوفاق الوطني والقائمة العراقية في صلاح الدين تشير إلى وجود انشقاق عن القائمة والالتحاق بالعراقية البيضاء"، مؤكداً "عدم صلة القائمة بالأشخاص الذين تبنوا مواقف الانسحاب".وكانت وسائل إعلام محلية قد نقلت بداية شهر كانون الثاني الحالي، تصريحات لنائب رئيس حركة الوفاق في صلاح الدين إبراهيم خلف عكلة قوله، إن عدداً من أعضاء حركة الوفاق الوطني قرروا الانسحاب والانضمام إلى القائمة العراقية البيضاء، معتبراً ان الانسحاب جاء نتيجة انحراف القائمة العراقية عن مشروعها الوطني وتوجهاتها الفئوية.

خـارج المتـن

# المطلك غير نادم على وصف المالكي بالدكتاتور

□ بغداد / المدى

ذكر نائب رئيس الوزراء القيادي في القائمة العراقية صالح المطلك بأنه غير نادم على تصريحاته التي وصف بها رئيس الوزراء نوري المالكي بـ" الدكتاتور".

وقال المطلك في بيان له تلقت (المدى) نسخة منه " انه غير نادم على انتقاد نوري المالكي ونعته بالدكتاتور ،المالكي دكتاتور من الدرجة الخاصة وان بقاءه في السلطة لمدة طويلة يساوي تقسيم العراق .حسب ماورد في البيان .

وأضاف أن " رؤساء الكتل والكيانات داخل التحالف الوطني يجب عليهم أن يمسكوا بيد المالكي الظالم ويقولوا له كفى ويجب أن يجدوا شخصاً يناسب المرحلة المقبلة لأن وجود المالكي في السلطة خطر ويهدد بتقسيم البلاد ". حسب قوله .

وتابع المطلك ان " المالكي يبطش بالمواطنين وهو بلا حكمة او مشروع، توجد دكتاتوريات لديها مشروع وحكمة لكن المالكي يفتقد اليهما ومن مصلحة العراق والكل أن يبحث التحالف الوطني عن شخص مناسب لرئاسة الوزراء". بحسب تعبيره .

يذكر أن نائب رئيس الوزراء صالح المطلك قد اتهم في عدة تصريحات صحفية رئيس الوزراء نوري المالكي بأنه ديكتاتور لا يبني ، ويأتي ذلك على خلفية توتر العلاقة بين القائمة العراقية التي ينتمي اليها المطلك وائتلاف دولة القانون الذي يتزعمه المالكي .

فيما قدم المالكي طلباً للبرلمان بسحب الثقة عن نائبه القيادي في القائمة العراقية صالح المطلك " لعدم اهليته وكفاءته ونزاهته" حسب تصريح ادلى به ياسين مجيد القيادي في ائتلاف دولة القانون الذي يترأسه المالكي.

وتنص المادة ٧٨ من الدستور ان لرئيس مجلس الوزراء الحق باقالة الوزراء بموافقة مجلس النواب.

بالمقابل قلل حزب الدعوة العراقي الذي يرأسه رئيس الحكومة العراقية نوري المالكي، من اهمية التصريحات التي يطلقها نائب رئيس الوزراء المعادية للحزب، والتي يصف فيها الحزب بـ"الدكتاتوري".

وقال النائب والقيادي في حزب الدعوة كمال الساعدي في تصريح لوكالة كردستان للانباء "لا نهتم كثيرا لتصريحات القيادي في القائمة العراقية فنحن لا نمثل حزباً دكتاتورياً ونؤمن بالشراكة ولدينا آلياتنا الديمقراطية" مبيناً بالقول "نأمل ان تكون مثل هذه التصريحات منصفة وليس الغرض منها الاستفزاز".

وقاطعت العراقية جلسات النواب والوزراء في الآونة الأخيرة شاكية من أنها تتعرض للتهميش برغم أنها اكبر كتلة منفردة في المجلس، فيما اشتدت حدة الصراع السياسي بين رئيس الوزراء نوري المالكي ومنافسيه في الاتفاق الهش لتقاسم السلطة بالتزامن مع انسحاب آخر القوات الأميركية من العراق.

# الفتلاوي: لماذا تسكتون عن اردوغان ؟

الفتلاوي

اردوغان

اعتبرت النائبة عن ائتلاف دولة القانون حنان الفتلاوي، تصريحات رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان تدخلا غير مقبول بالشأن العراقي الداخلي، فيما أكدت أن صمت الكتل السياسية تجاه الموقف التركي سيفتح الباب أمام تدخلات أخرى.

وقالت حنان الفتلاوي في حديث لـ"السومرية نيوز"، إن "تصريحات رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان تعتبر تدخلا غير مقبول بالشأن العراقي الداخلي"، معربة عن استغرابها "صمت الكتل السياسية تجاه هذا الموقف".

وأكدت الفتلاوي أن "صمت الكتل السياسية تجاه الموقف التركي سيفتح الباب أمام تدخلات أخرى".

وكان رئيس الحكومة التركية رجب طيب اردوغان قد عبر خلال اتصال هاتفي مع نائب الرئيس الأميركي جو بايدن عن قلقه "حيال الأزمة السياسية بين السنة والشيعة في العراق"، محذرا من أن هذه الأزمة "قد تؤدي إلى تنامي خطر اندلاع حرب طائفية"، كما تحدث اردوغان الذي اتصل ببايدن عن "التسلط السائد في العراق"، وقال له إن "عدم الاستقرار يمكن أن يحصل لدى جيراننا ويمكن أن يؤثر أيضا في تركيا وفي المنطقة بأكملها".

وطالب القيادي في ائتلاف دولة القانون ياسين مجيد، الأربعاء، (١٠ كانون الثاني الحالي) وزارة الخارجية العراقية باستدعاء السفير التركي في بغداد وتسليمه مذكرة احتجاج على تصريحات رئيس الحكومة التركية رجب طيب أردوغان والتي حذر فيها من خطورة اندلاع حرب طائفية في العراق، في حين نصحه بعدم "دس أنفه" في الشأن العراقي، أكد أن العراق لم يعد ولاية عثمانية ليتلقى اوامره من الباب العالي.

وكان رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان قد قال في اتصال هاتفي مع نظيره العراقي نوري المالكي، مساء أمس الاول، ( ١٠ كانون الثاني الحالي) أن الديمقراطية ستتأثر سلبا إذا تحولت الشكوك لدى شركاء التحالف الحكومي إلى عداء، داعيا إياه إلى اتخاذ إجراءات لاحتواء التوتر الذي يتناول محاكمة نائب الرئيس العراقي طارق الهاشمي وضمان محاكمة الأخير بعيدا عن الضغوط السياسية.

# مواطن يعرض نفسه للبيع في مزاد علني

عرض مواطن أمس، نفسه للبيع في مزاد علني سيفتتح عبر موقع التواصل الاجتماعي الفيس بوك، فيما اشترط ألا يكون المشتري عربيا أو مسلما أو مقيما في بلد عربي.

وقال ستار عبد الله سلمان في حديث لوكالة السومرية نيوز "قررت عرض نفسي للبيع لمن يريد شراء إنسان من جمهورية العراق"، مؤكدا أنه "جاد في هذا الأمر بشرط ألا يكون المشتري عربيا أو مسلما أو مقيما في بلد عربي وأضاف سلمان الذي يسكن العاصمة بغداد أن "عملية البيع ستكون خلال مزاد علني سيفتتح عبر موقع الفيس بوك"، مشيرا إلى أن "المواصفات سيعرفها من يرغب في الشراء ويكون جادا بها وأوضح سلمان، الذي يبلغ من العمر ٣٨ عاما، أن قراره "جاء بعد مضي أكثر من عامين على تقديمي طلبات عديدة لمجلس الوزراء بإسقاط جنسيتي العراقية وإعلاني التنازل عن العراق وما فيه والطلبات قوبلت بالتجاهل من قبل الحكومة العراقية".

وأشار سلمان إلى أن "عدم الرد على أي طلب من طلباتي خلال العامين الماضيين اثبت لي أن الإنسان الذي يولد على ارض العراق ليست له أي قيمة".وكان المواطن ستار عبد الله سلمان قد طالب، في (١٨ أيلول ٢٠١١ ، الحكومة العراقية بإسقاط جنسيته بسبب إحباطه من الوضع الحالي في البلاد، معلنا التنازل عن العراق بكل ما فيه من حكومة وشعب وأرض، فيما اعتبر متخصص في علم الاجتماع أن ذلك يرتبط بالنظرية الماركسية التي تؤكد على شعور الإنسان بالغربة في بلده إذا لم تتوفر له متطلبات الحياة.

ويأمل الملايين من العراقيين في تغيير وضعهم الحياتي بعد نيسان من العام ٢٠٠٣ حين تم إسقاط النظام السابق، إلا أن مستوى الخدمات وعموم الحياة العامة في مختلف أنحاء البلاد لم تتغير كما كانوا يطمحون لها برغم العائدات النفطية الكبيرة اثر ارتفاع سعر البرميل إلى أكثر من مئة دولار في بعض الأحيان، مما دعا إلى تنظيم تظاهرات واحتجاجات ابتدأت بشكل منظم منذ شباط من العام الماضي ٢٠١١.

# العراقية: المالكي يريد أن يعيد أيام قاعة الخلد

الملا

استبعدت القائمة العراقية بزعامة إياد علاوي، الأربعاء، عقد أي مؤتمر وطني ولا فتح أي حوار بين القوى السياسية، مادام المالكي رئيسا لمجلس الوزراء، وأكدت أن اتفاق الكتل السياسية سينهى "أعتى دكتاتورية" شهدها العراق، وأشارت إلى أن المالكي يسعى لجعل المؤتمر كمؤتمر قاعة الخلد الذي عقده صدام عام ١٩٧٩. وقال المتحدث باسم القائمة حيدر الملا في حديث لوكالة السومرية نيوز إن "القائمة العراقية ترفض حضور أي مؤتمر تتغيب عنه أي قيادة عراقية، متهمة المالكي بـ"السعي لإفشال أي مؤتمر وبكل الطرق، ليتسنى له سرقة العملية السياسية لصالح حزبه وشخصه لإنشاء دكتاتورية جديدة مدعومة من النظام الإيراني". وأكد الملا أن "المالكي يسعى لجعل المؤتمر الوطني شبيها بمؤتمر قاعة الخلد الذي عقده صدام عام ١٩٧٩"، وأشار الملا إلى أن "انعقاد أي مؤتمر وطني بين القوى السياسية سيؤدي بالتأكيد إلى إنهاء منهجية المالكي التي تؤسس لأعتى دكتاتورية شهدها العراق". وأشار الملا إلى "عدم وجود أي آمال لعقد أي مؤتمر وطني لا في نهاية هذا الشهر ولا نهاية هذه السنة، ولا آمال بفتح حوار وطني بين القوى السياسية العراقية، مادام المالكي رئيسا لمجلس وزراء العراق"، داعيا الكتل السياسية إلى "البدء بسحب الثقة عن المالكي للنهوض بالعملية السياسية".